

رسائل متطابقة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناء على تعليمات من حكومي، وبالإشارة إلى جلسة الجمعية العامة غير الرسمية التي عقدت يوم ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، وإلحاقاً برسالي المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢ والصادرة بالوثيقة S/2012/130، أود أن أشير إلى ما يلي:

لقد دعا رئيس الجمعية العامة، ناصر عبد العزيز النصر، إلى اجتماع للجمعية العامة بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، وهو الاجتماع الرابع الذي يدعوا له بشأن سوريا، دون التشاور المسبق مع سوريا أو حتى مجرد إعلامها وهي الدولة المعنية مباشرة، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة ستسحب مستقبلاً على الكثير من الملفات الهامة في الأمم المتحدة، وسيتحمل رئيس الجمعية العامة وزرها.

إن تصرف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الاجتماع المشار إليه أعلاه، إنما يرسم الكثير من علامات الاستفهام حول حياديته وموضوعيته الشخصية في التعامل مع ما يجري في سوريا ويبين بشكل واضح أنه منفذ لسياسات بلده المعادية لسوريا، مستغلاً في ذلك موقعه في رئاسة الجمعية العامة. وقد كان خير دليل على ذلك رفضه لمناشدتنا له، في بداية الاجتماع المذكور، بطلب الوقوف دقيقة صمت على أرواح كل الضحايا الذين سقطوا خلال الأزمة في سوريا. هذا إضافة إلى تلاعبه بالإجراءات بشكل فاضح واستخدامه الاجتماع لتمير مواقف ضيقة لبلاده قطر وللسعودية ودول أخرى معروفة بمواقفها العدائية إزاء سوريا، حيث رفض إعطاء وفد سوريا الكلمة في إطار "نقطة نظام" عندما طلب ذلك مرة ثانية، في إجراء لا سابق له في التفرد بالرأي وتجاوز الأصول والإجراءات المتبعة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يشكل مخالفة فاضحة للإجراءات المتبعة في الجمعية العامة التي لن ينساها أرسيف الأمم المتحدة، كما أنه يشكل موقفاً ديكتاتورياً ليس غريباً عن سياسات بلاده.



لقد بات واضحا للجميع بأن ممارسات رئيس الجمعية العامة تثبت بأنه لا يتعامل مع ما يجري في سوريا من منطلق كونه رئيسا محايدا للجمعية العامة، وذلك في ضوء تصريحاته وبياناته الصحفية السلبية المتكررة حول الأحداث الجارية في سوريا وكذلك محاولاته المتكررة لعقد اجتماعات للجمعية العامة بشكل يخالف قرارات الجمعية العامة نفسها والممارسة المتبعة فيها، وبما لا يتسق مع دور وولاية رئيس الجمعية العامة الذي من المفترض أن يلتزم بميثاق الأمم المتحدة وأن يكون محايدا وموضوعيا. وقد نقلنا هذه المشاغل الجدية لعناية السيد رئيس الجمعية نفسه والأمين العام للأمم المتحدة ذاته والدول الأعضاء في مجلس الأمن عيناها، في رسالتين رسميتين صدرت إحداهما كوثيقة رسمية S/2012/130.

إن الدول الأعضاء تفترض أن لا يتأثر رئيس الجمعية العامة بمواقف بلاده السياسية على اعتبار أنه انتخب ليكون رئيسا للجمعية العامة بكل أعضائها وليس لاستخدام منصبه لتمرير سياسات بلاده وأجندتها الخاصة، حيث إن نبرة التصعيد العالية المتتالية التي تتسم بها تصريحات وبيانات رئيس الجمعية العامة ضد سوريا، من حيث اعتماده لغة تخالف مهامه التوفيقية ومساغيه الحميدة، واتخاذها نهجا يتجاوز حدود ولايته، إنما يسايران توجهات دول بعينها، تناصب سوريا العدا، ويتجاهلان توجهات دول أخرى لا توافق على التدخل في الشؤون الداخلية السورية، وتؤكد على ضرورة إنجاح الحوار الوطني الشامل والحفاظ على استقرار سوريا وتحقيق مصالح شعبها وحل الأزمة في سوريا سلميا، بعيدا عن أي تلاعب بمصالح السوريين.

لقد اعتمدت الجمعية العامة، تحت رئاسة رئيس الجمعية العامة نفسه، عشرات القرارات بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما في ذلك الجولان السوري. والمثير للاستغراب هنا أن السيد رئيس الجمعية لم ينبر لطلب عقد جلسة واحدة لمناقشة هذه المسألة الهامة التي تشكل أهم بند على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها، لا سيما في ظل التصعيد الاستيطاني الإسرائيلي والاعتداء على مقدسات وممتلكات وحريات المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة وغيرها. والمفارقة الغريبة، في هذا الصدد، أن رئيس الجمعية العامة الأسبق الأب ميغيل ديسكوتو، قد كرس جل وقته واهتماماته للدفاع عن القضية الفلسطينية، في حين أن رئيس الجمعية الحالي الذي تبوأ هذا المنصب بفضل دعم المجموعة العربية له، يكرس جل وقته واهتماماته لإبعاد الانتباه عما يجري من انتهاكات إسرائيلية خطيرة بحق الشعب الفلسطيني، وذلك عبر تعبئة جهوده وموارد الجمعية العامة، بشكل مرضي، ضد سوريا بهدف الإساءة لها والتشهير بها. ونود أن نشير هنا أيضا إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت في هذه الدورة قراراتين حول الجولان السوري المحتل يدينان الاحتلال الإسرائيلي للجولان ويطالبان المجتمع الدولي بوضع حد له ورفع الظلم عن المواطنين

السوريين الرازحين تحت نير هذا الاحتلال، ولكن رئيس الجمعية العامة لم يلتفت إلى تنفيذ هذين القرارين، بل سارع، للأسف، إلى دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير شفهي حول قرار الجمعية العامة الخاص بسوريا وإلى الدعوة لعقد الاجتماع تلو الآخر حول هذا الموضوع على حساب عشرات القرارات الهامة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الحالية. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

---